

دراسة تحليلية للمحاسبة عن عقود التأمين في ظل معيار المحاسبة الدولي IFRS:17 "بالتطبيق على شركات التأمين المصرية"

د/ نبيل عبد الرؤف إبراهيم

أستاذ المحاسبة المساعد

المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا

المعلومات - أكاديمية الشروق

الملخص

تتناول الدراسة تحليل متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي "IFRS: 17" عقود التأمين أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB والذي بموجبه سيتم الغاء معيار المحاسبة الدولي رقم "IFRS: 4" ويقابله من معايير المحاسبة المصرية "معيار: ٣٧"، المعيار الجديد واجب النفاذ والتطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١، مع التطبيق على عينة من شركات التأمين المصرية، تناول الباحث المشكلات التي ستواجه التطبيق وتأثر بها عرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ولعل أهمها قياس هامش الخدمة التعاقدية Contractual Servies Margin (CSM)، والوفاء بالتدفقات النقدية Fulfilment Cash Flow. أستخدم المعيار مدخل عام فى القياس ومدخل أخرى وأجاز للمنشأة حرية الاختيار، كما أستخدم المعيار منهج جديد فى تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للوفاء بالتزامات عقود التأمين من خلال تعديلها بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية، واستحدث المعيار طريقة لتسجيل أرباح الأقساط غير المكتسبة من خلال تقدير هامش الخدمة التعاقدية لمواجهة المطالبات والتعويضات، والاعتراف بالاقساط غير المكتسبة بقائمة المركز المالى على أنها التزامات عقود تأمين Insurance contract liabilitie، وهذا ما يؤثر على نتائج أعمال شركات التأمين نتيجة التحفظ المحاسبى، كما أن الاثر الضريبي من هذا التعديل يودى إلى زيادة أعباء شركات التأمين فيما يتعلق بضريبة الدخل نتيجة عدم اعتماد الاحتياطات الفنية المكونة بالاضافة للتعديل المستمر للالتزامات نتيجة معدل الخصم المستخدم وتعديل الخطر لانها تسويات عن نفقات تقديرية وليست فعلية، وغيرها من تعديلات نتيجة عمليات التقدير للتدفقات النقدية ومصروفات عقود التأمين التى تقل عن سنة، وبالتالي خضوعها للضريبة على الدخل، وتناول الباحث مجموعة من المقترحات كسبل لعلاج تلك الآثار، وتم التطبيق على عينة من شركات التأمين العاملة فى مصر، وتبين ان المقترحات تساهم فى عرض أفضل لنتائج الاعمال لشركات التأمين بصورة أكثر شفافية ومصدقية للحفاظ على جودة التقارير المالية، مما يدعم ثقة المساهمين فى القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: IFRS:17 - شركات التأمين المصرية - المخصصات الفنية لشركات التأمين - هامش الخدمة التعاقدية - الوفاء بالتدفقات النقدية.

Analytical Study of Accounting for Insurance Contracts Under (IFRS: 17) "Applied on Egyptian Insurance Companies"

Abstract

The study deals with the analysis of the requirements of the application of "IFRS: 17" is an International Financial Reporting Standards (IFRS) issued by the International Accounting Standards Board (IAS-B), The new standard is enforceable and applied as of January 1, 202-1, with application to a sample of Egyptian insurance companies, the researcher tackled the problems facing at application and affected by the presentation of financial statements of the insurance and reinsurance companies, the most important of which is the measurement of the contractual service margin Margen (CSM), and Cash Flows Fulfilment, the standard used a new approach to estimate future cash flows to meet insurance contract obligations by adjusting the present value of cash flows. The Standard introduces a method for recording unrealized profits by estimating the margin of contractual service to meet claims for compensation, And the recognition of premiums that are unearned in statement of financial position list as insurance contract obligations liability, This affects of results of the insurance companies as a result of the accounting conservatism, and the tax effect of this amendment necessitates increasing the burdens of the insurance companies in income tax due to the non-adoption of the technical reserves in addition to the amendments of the obligations As a result of the discount rate used and the adjustment of the risk because it is a settlement of estimated expenditures not actual, And other amendments as a result of the estimates of cash flows and insurance contracts expenses less than one year, and therefore subject to income tax. The researcher presented a set of proposals as a way to remedy these effects and was applied to a sample of insurance companies operating in Egypt, the results of the work of insurance companies more transparent and credible to preserve the quality of financial reports, supporting shareholders' confidence in the financial statements.

Keywords: – Insurance Egyptian Companies - Contractual Servies Margen (CSM) – IFRS: 17 - Fulfilment Cash Flow.

مقدمة

تقوم شركات التأمين المصرية بإعداد القوائم المالية وفق تعليمات تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية¹ استناداً إلى متطلبات القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته، والمعيار المحاسبي المصرى رقم (٣٧) و يقابله دولياً 4 :IFRS، وأعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ سيتم إلغاء هذا المعيار ويحل محله 17 :IFRS. ويعد المعيار الجديد ثورة معلوماتية فى القياس والاعتراف المحاسبي عند عرض القوائم المالية لشركات التأمين.

مشكلة الدراسة

تعتبر متطلبات تطبيق معيار 17 :IFRS، والذي بموجبه سيتم إلغاء المعيار 4 :IFRS، متمثلة فى قياس الاقساط غير المحصلة وفق نموذج تجميع العقود والاعتراف بها بقائمة المركز المالى باعتبار انها ايرادات غير مكتسبة Unearned premiums ولكن تحت مسمى التزامات عقود تأمين، فعند قياس مكون هامش الخدمة التعاقدية، يدرج نصيب الفترة الحالية ضمن إيرادات التأمين، أما الجزء المتبقي والمتعلق بالسنوات المتبقية من فترة التغطية فيمثل أرباح غير محققة ويدرج فى إلتزامات عقود التأمين ضمن المركز المالى، ويجرى لها مخصص لمقابلة خطر عدم التحصيل بالكامل (تعالج بالمعيار ضمن تعديل الخطر)، تقاس الايرادات من خلال ٣ مداخل للقياس، منها النموذج العام للقياس بالاضافة إلى مداخل أخرى، للاقساط غير المحصلة مع استخدام تقديرات احتمالية مرجحة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويتم تعديلها باستخدام معدل خصم لقياس هامش الخدمة التعاقدية لمراعاة عامل الزمن، والذي يعد من أهم مشكلات تطبيق المعيار نظراً لانه يزيد من الالزامات المكونة وفق أعتبارات التحفظ المحاسبي تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر، بالاضافة إلى الاثار المترتبة من هذا الاعتراف على نتائج الاعمال لتقدير صافى القيمة الحالية لمقابلة الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. يضاف لما سبق اهتمام المعيار بتجميع العقود وتعديل بند الايرادات بقائمة الدخل من ايرادات الاقساط إلى ايرادات التأمين مما يشير إلى عدم امكانية المقارنة للمساهمين ومتخذى قرار الاستثمار فى هذا القطاع، وخاصة عند قياس مؤشر العائد على الايرادات للارباح الصافية للشركات العاملة فى مجال التأمين فمنها من

¹ - http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm

يعمل في تأمينات الحياة ومنها من يعمل في التأمين على الممتلكات والمسئوليات وآخر يعمل في إعادة التأمين، واخيرا يواجه تطبيق المعيار مشكلة كيفية اختيار معدل خصم مناسب لقياس القيمة الحالية للتعويضات والاقساط غير المكتسبة، وهذا ما يطرحه الباحث للدراسة للتعرف على الاثار المترتبة من تطبيق المعيار مع تقديم مقترحات للتحديات التي تواجه مشكلات الالتزام بالتطبيق لشركات التأمين المصرية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

١- التعرف على أهم الأختلافات بين متطلبات معيار IFRS: 4 والمعيار الجديد IFRS:

17

٢- الكشف عن الاثار المترتبة من استخدام هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية في القياس المحاسبى للاقساط غير المحصلة ومخاطر التعويضات وكذلك عمليات تجميع العقود سواء للمدخل العام أو لمدخل تخصيص الأقساط أو مدخل الرسوم المتغيرة.

٣- تقييم للآثار الضريبية المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS: 17. وهل هناك حاجة إلى تعديل للتشريع الضريبي من عدمه.

أهمية الدراسة

يهتم المعيار المحاسبى الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS:17 الى توفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين على النحو الذى يعود بالنفع على كل من المستثمرين وشركات التأمين، ويعزز من قابلية التقارير المالية للمقارنة فيما بين شركات التأمين وإعادة التأمين.

ستتم المحاسبة وفقاً للمعيار الجديد عن التزامات التأمين باستخدام القيمة الحالية Current Values، بدلا من التكلفة التاريخية، كما يشترط ان يتم تحديث هذه القيم بانتظام مما سيوفر معلومات أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية. كما يساهم المعيار فى استخدام طريقة واحدة فى قياس ربحية الاقساط غير المكتسبة بالاعتماد على نموذج هامش الخدمة التعاقدية والوفاء بالتزامات التدفقات النقدية.

وتجيب الدراسة على الاسئلة التالية:

١. هل يؤثر المعيار الدولي للتقارير المالية 17: IFRS على انخفاض أرباح الأسهم
٢. هل يساهم في إمكانية التحسين للمقارنة بين شركات التأمين؟
٣. كيف سيؤدي تغيير مسمى إيرادات الأقساط إلى إيرادات التأمين بقائمة الدخل إلى تحسين المقارنة؟
٤. ما هو المدخل العام المستخدم في قياس هامش الخدمة التعاقدية والمدخل الأخرى؟
٥. ما هي طريقة القياس المحاسبي للوفاء بالتزامات التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من التعويضات ومخاطر التأمين.
٦. ما الفرق بين تكوين المخصصات والاحتياطات كالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ "قانون الرقابة والاشراف على التأمين" وتعديل الخطر كالمعيار 17: IFRS

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي في تحليل المشكلة بهدف التوصل الى نتائج وتوصيات لاغراض تتعلق بتحقيق أهداف الدراسة، يضاف إلى ذلك الافصاح عن النتائج المترتبة من الدراسة التطبيقية والتي سيتم تطبيقها على عينة من شركات التأمين المصرية.

خطة الدراسة

القسم الأول: التفرقة بين المعيار المحاسبي 4: IFRS والمعيار المحاسبي 17: IFRS.

القسم الثاني: التحديات التي تواجه شركات التأمين المصرية عند تطبيق المعيار 17: IFRS

17

القسم الثالث: الآثار المترتبة عند تطبيق المعيار المحاسبي 17: IFRS

القسم الرابع: دراسة تطبيقية لبيان الاثر على نتائج أعمال القوائم المالية لشركات التأمين

المصرية من تطبيق المعيار المحاسبي 17: IFRS.

النتائج - التوصيات - المراجع - الملاحق

حدود الدراسة

تتمثل حدود تلك الدراسة في التطبيق على عينة من شركات التأمين العاملة في مصر من قطاع الأعمال العام والخاص فيما يتعلق بالتحديات والمشكلات التي تواجه تلك الشركات عند تطبيق المعيار IFRS:17، والاثـر على نتائج الاعمال للقوائم المالية، كما تتناول الدراسة كيفية قياس خطر التعويضات والوفاء بالتدفقات النقدية واثـر تكوين الاحتياطات السارية والمخصصات الفنية من قائمة الدخل واثـرها من ضريبة الدخل، دون التعرض لضريبة القيمة المضافة، ويخرج عن نطاق الدراسة التعرض للقياس الاكتواري لآخطار تأمينات الحياة. كما يتناول البحث التعرض لآخطار التأمين على الممتلكات والمسئوليات (الحوادث) والحياة دون التعرض لآخطار التأمين الطبى والهندسى وأنشطة البترول وغيرها لقياس الاثر المحاسبى عند تطبيق المعيار على الانشطة التى سيتم اختيارها عند التعرض للدراسة التطبيقية.

الدراسات السابقة

١ - دراسة^٢: (Michaele Morrow: 2018)

أشارت الدراسة إلى مدى أهمية تطبيق الحوافز الضريبية على سوق التأمين الصحى كحافز لتنشيط هذا القطاع الذى يضع أول أهتاماته توفير الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية للمؤمن عليهم، وذلك من خلال تعظيم العائد من الاقساط المحصلة، وتوجيه الاستثمارات فى أدوات مالية ذات عوائد مرتفعة مع خصم جميع الاحتياطات والمخصصات المكونة لمقابلة خطر التأمين، مع تخفيض التكلفة ورسوم إصدار الوثائق لزيادة الاقبال وخاصة من الشباب بالاضافة إلى مشاركتهم فى الارباح بعد ١٠ سنوات من التغطية التأمينية، وتقديم حافز لتلك النوعية من الشركات العاملة فى التأمين الصحى بالاعفاء لمدة ١٠ سنوات مراعاة لاعمال التغطية التأمينية ولا سيما وانها تشارك الدولة فى الرعاية الاجتماعية.

² - Michaele Morrow, Shane R. Stinson and Marcus M. Doxey, "Tax Incentives and Target Demographics: Are Tax Incentives Effective in the Health Insurance Market?". Behavioral Research in Accounting Mar 2018, Vol. 30, No. 1 (March 2018) pp. 75-98.

٢- دراسة^٣: (Vinícius Simmerde Lima: 2018)

تناولت الدراسة آثار تعديلات معايير التقارير المالية الدولية IFRS على سوق الائتمان بالبرازيل، فيما يتعلق باستثمارات حقوق حملة الوثائق التأمينية لدى شركات التأمين، وأهتمت الدراسة بمدى الحكم على جودة التقارير المالية عند تطبيق تعديلات القوائم المالية في سوق التأمين والذي سيتطلب تغيير في الإفصاح بقائمة المركز المالي وأرصدة الإيرادات من التأمين بعد تجميعها في حساب واحد للاقساط من التأمين وإعادة التأمين وفق اجراءات تجميع العقود، والذي سيعكس صورة قوية للمنافسة بين الشركات مما يعزز من امكانية المقارنة وخاصة وان الإيرادات من الودائع والاستثمارات المالية سيتم فصلها عن الإيرادات من عمليات التأمين مع مراعاة استخدام معدل خصم مناسب يعكس أسعار الفائدة في سوق المال لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحديد نوعية مخاطر عقود التأمين عند تجميع العقود وخاصة للشركات التي تتعامل في العديد من أنشطة التأمين ما بين الحياة والحوادث والممتلكات مراعاة لتجنب المبالغة عند تكوين الاحتياطات والمخصصات، وضرورة عدم المبالغة في تقدير الخطر من منظور التحفظ المحاسبي للحفاظ على نتيجة أعمال عادلة لشركات التأمين بعيدة عن اعتبارات التحفظ المبالغ فيه.

٣- دراسة^٤: (Mignolet, Félix: 2017)

اشارت تلك الدراسة إلى الحاجة نحو ضرورة توحيد التقارير المالية لامكانية المقارنة حتى تساير إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولي فيما يتعلق بمعيار IFRS: 17 نظراً لان المخاطر التي تواجه شركات التأمين عند ابرام عقود التأمين تتفق ومخاطر عدم التأكد للغالبية من العقود والشركات، ومن ثم أصبح من الضروري ان تكون تعرض التقارير المالية بصيغة واحدة تتفق ونسب الاحتياطي التي تتجنبها شركات التأمين لمقابلة مخاطر تغطية العقود ولكن لابد من الاعتراف بالتزامات عقود التأمين على نحو لا يضر بنتيجة الاعمال وبصورة تتفق ومخاطر تغطية العقود، ولعل ما افرزه المعيار الجديد من حساب هامش

³ - Vinícius Simmerde Lima, "Effects of the Adoption of IFRS on the Credit Market: Evidence from Brazil". The International Journal of Accounting. Volume 53, Issue 2, June 2018, Pages 77-101.

⁴ - <https://matheo.uliege.be/handle/2268.2/2782>. "A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies" 22-jui-2017.

الخدمة التعاقدية اكبر دليل على اتجاه مجلس معايير المحاسبة للمساواة بنظم واحدة في القياس قد تختلف عن IFRS:4 ولكنها تتفق وعرض نتيجة الاعمال بصورة اكثر واقعية وبالتالي لابد لشركات التأمين من تجهيز العاملين بها لمواجهة متطلبات حساب هامش الخدمة التعاقدية و المخاطر المتوقعة في حالة عدم التأكد.

٤- دراسة^٥: (Paola Bongini: 2017)

تناولت الورقة مشكلة المخاطر الشاملة في التأمين والتحقق من كيفية تقييم الأسواق المالية لإدخال لائحة جديدة موجهة إلى شركات التأمين العالمية (G-SII) كما تناولت الورقة تحليل ردود فعل سعر السهم لعينة من ٤٤ من أكبر شركات التأمين في العالم لنشر أول قائمة من ٩ شركات تأمين عالمية (G-SIIs) وإطلاق المعلومات المتعلقة بمتطلبات رأس المال الجديدة وغيرها من تدابير السياسة المالية لمواجهة مخاطر التأمين. انتهت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين يشكون من فعالية الإطار التنظيمي الجديد في الحد من المخاطر الشاملة في قطاع التأمين والحد من الآثار الأخلاقية المترتبة على سياسة التأمين في ضوء تقديرات تعسفية غير مبنية على معايير موضوعية، كما أن المعلومات المنشورة في القوائم المالية ليست كافية لترشيد قرارات المستثمرين في هذا القطاع.

٥- دراسة^٦: (Pei-Cheng Liao: 2016)

استهدفت الدراسة التعرف على الآثار الناتجة من تطبيق قواعد المراجعة على جودة المراجعة والتقارير المالية، نتيجة التعديلات المستمرة في معايير التقارير المالية مما يدفع المستثمر لتطبيق غرامة على مراجع الحسابات اذا لم يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بمراجعة تقديرات شركات التأمين في تكوين احتياطات المخاطر والاحطار السارية لعقود التأمين والتي قد تختلف باختلاف القدرة التنبؤية بين ادارة وادارة مالية أخرى على مستوى كل شركة من شركات التأمين والذي قد يكون عامل مؤثر على نتائج أعمال شركات التأمين نتيجة التحفظ المحاسبي وبالتالي حدوث تغييرات جوهرية على نصيب السهم

⁵ - Paola Bongini, Laura Nieri, Matteo Pelagatti, Andrea Piccini, "Curbing systemic risk in the insurance sector: A mission impossible?". The British Accounting Review, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 256-273.

⁶ - Pei-Cheng Liao and Suresh Radhakrishnan, "The Effects of the Auditor's Insurance Role on Reporting Conservatism and Audit Quality". The Accounting Review Mar 2016, Vol. 91, No. 2 (March 2016) pp. 587-602.

في الأرباح، وانتهت الدراسة الى ضرورة تطبيق طريقة واحدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (داخلة وخارجة) لجميع شركات التأمين الأمريكية لامكانية القياس الدقيق لنتائج الأعمال.

٦- دراسة^٧ : (صفوان قصي عبد الحليم: ٢٠١٦)

تناولت الدراسة التعرض إلى مشكلات معيار المحاسبة 4: IFRS الخاص بعقود التأمين والتي تؤدي الى اختلاف أسس معالجة إيرادات عقود التأمين، مما ينتج عنها اعداد قوائم مالية غير شفافة ومتضمنه معلومات محاسبية غير ملائمة ولا تحظى بالقبول العام من قبل الاطراف المستفيدة، وتوصلت الدراسة الى إن شركة التأمين حتما لا بد وأن تعترف بالأقساط المكتسبة كإيرادات بصورة مباشرة بغض النظر عن توقيت تقديم الخدمات المقدمة بموجب العقد (تغطية الخدمات)، وهذا لا ينسجم مع متطلبات الاعتراف بالإيراد بموجب المعيار الحالي وبالتالي إيرادات عقد التأمين يجب ان تغطي الخدمات التي تم الوعد بها في عقد التأمين بمبلغ تعكس الخدمات المقدمة. وأنتهت الدراسة إلى ضرورة توجيه مجلس المعايير والقواعد المحاسبية بالعراق باصدار معيار متخصص حول المحاسبة عن التأمين.

التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة المشكلات التي تتعرض لها شركات التأمين عند القياس المحاسبى للإيرادات من عمليات التأمين شاملة إيرادات الاقساط (المكتسبة) واستثمار المبالغ المجنبة للتعويضات في صورة استثمارات مالية وغير مالية، ولكنها لم تشير عن كيفية القياس للاقساط غير المكتسبة التي تخص سنوات تالية، بالإضافة إلى انها لم تتعرض لكيفية الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية بالقوائم المالية وتعديل الخطر كما أنها لم تتناول كيفية استخدام معدل خصم للاعتراف بالتدفقات النقدية الخارجة بالقيمة الحالية لاستبعاد عامل الزمن، كما أنها لم تتناول كيفية تجميع عقود التأمين في مجموعات تتفق ونوعية الخطر بها من عقود مربحة وعقود محملة بخسائر عند الاعتراف الأولى لها.

^٧ - صفوان قصي عبد الحليم، "مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (٤)". مجلة جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة المجلد ١١ العدد الاول (مارس: ٢٠١٦).

وبالتالى يتضح للباحث وجود فجوة بحثية سوف يتم تناولها من خلال عرض لمشكلات التطبيق وكيفية علاجها مع التعرض لما جاء بالمعيار من مشكلات قياس هامش الخدمة التعاقدية وعلاج مشكلات التقدير للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتجميع عقود التأمين وكيفية العرض والافصاح بالقوائم المالية

فروض الدراسة

الفرض الأول

لايوجد أختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) عند تحديد هامش الخدمة التعاقدية بين معيار IFRS: 17 ومعيار IFRS: 4 الذى يقابل معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٧) عقود التأمين.

الفرض الثانى

لايوجد أختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لنتائج أعمال شركات التأمين عند قياس نتائج الأعمال السنوية بين معيار IFRS: 17 ومعيار IFRS: 4 الذى يقابل معيار المحاسبة المصرى (٣٧) عقود التأمين.

القسم الأول

التفرقة بين المعيار المحاسبى IFRS:4 والمعيار المحاسبى IFRS:17

الاختلافات بين المعيارين

معيار التقرير المالي الدولي 17: IFRS	معيار التقرير المالي الدولي 4: IFRS و يقابله المعيار المصري رقم (٣٧)	
تحقيق استقرار لاقتصاد التأمين العالمي، الأكثر مخاطرة. بالتقرب أكثر من GAAP الأمريكية، وتحفيز المزيد من الدول على تطبيق المعايير الدولية. يهدف المعيار إلى توحيد المعالجات المحاسبية لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه من خلال وضع مبادئ واحدة للإعتراف بها وقياسها وفقاً للوضع الحالي بالسوق وعرضها والإفصاح عنها، الأمر الذي سيؤثر إيجابياً على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع التأمين الدولي.	التمهيد لتطبيق ما يعرف الآن بمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٧، ويتم ذلك من خلال وضع بعض السياسات الاختيارية أمام الشركات للحد من الاختلافات المتعددة للمعالجات المحاسبية لعقود التأمين، وليس القضاء على هذه الاختلافات، فالشركة الواحدة التي تتبنى هذا المعيار يمكنها تطبيق سياسات مختلفة على فروعها المنتشرة حول العالم والتي تتبنى أيضاً نفس المعيار.	الهدف
<ol style="list-style-type: none"> ١. عقود التأمين التي تُصدرها الشركة. ٢. عقود إعادة التأمين التي تُصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها. ٣. عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية بشرط أن تكون الشركة مُصدرة أيضاً لعقود التأمين، فلسفة ذلك تكمن في أن تطبيق معيار ١٧ على هذه العقود سيوفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية أكثر شفافية وجودة عن تطبيق معايير أخرى عليها، بالإضافة إلى أن هذه العقود تصدر بصفة حصرية تقريباً حالياً من شركات تُصدر أيضاً عقود التأمين. ومن ثم توفير تكلفة وقت وجهد المعالجات المختلفة. ٤. عقود الضمان المالي بشرط أن تستوفي تعريف عقود التأمين وأن تكون الشركة قد سبق وأكدت أنها تعتبر هذه العقود عقود تأمين، وأن الشركة استخدمت نفس المعالجة المحاسبية التي طبقتها على عقود التأمين على هذه العقود. ٥. بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة، والتي يعتمد فيها مستوى الخدمة على حدث مستقبلي غير مؤكد، حيث يسمح معيار ١٧ للشركة أن تختار خيار لا رجعة فيه لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ بدلاً من معيار ١٧ إذا توفرت جميع الشروط التالية: <ul style="list-style-type: none"> • سعر العقد الذي وضعته الشركة لعمل ما لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة بهذا العميل. • يعرض العقد العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية. • مخاطر التأمين المحولة للشركة تنشأ بشكل رئيسي من تكرار استخدام العميل للخدمة وليس عن عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمة. 	الأمر لا يختلف عن المعيار الجديد، عدا فقرة ٥.	النطاق
يلزم الشركات بفصل هذا المكون ومعالجته وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥.	غير ملزم لشركات التأمين بالفصل للخدمات سواء الضمان أو المشتقات الضمنية كما أنه غير ملزم بتجميع عقود التأمين	فصل مكونات العقد
<p>لأغراض القياس ينبغي على الشركة في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً، ثم يتم تقسيم كل محفظة كحد أدنى إلى المجموعات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الإعتراف الأولي. إن وجدت. • مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً، إن وجدت. • مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة، إن وجدت. <p>مع الأخذ في الاعتبار أن المجموعة الواحدة لا تشمل إلا العقود التي صدرت خلال سنة واحدة حتى وإن كان ذلك سيؤدي إلى أن تتضمن المجموعة عقداً واحداً، ويستثنى التطبيق الأولي للمعيار في فترة</p>	لا توجد سياسة موحدة لتجميع العقود لأغراض القياس.	تجميع العقود عند الاعتراف الأولي

التحول إن كانت هناك صعوبة في التطبيق العملي بأثر رجعي. يمكن إستنتاج أن معيار ١٧ يمنع إجراء أي مقاصة بين العقود الراجعة والعقود المحملة بخسائر.		
<p>١. ينبغي على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أول فترة من:</p> <p>٢. بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.</p> <p>٣. تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين.</p> <p>٤. بالنسبة لتوقيت الاعتراف بعقود الاستثمار التي تحتوي ميزات مشاركة اختيارية فيكون في اللحظة التي تصبح فيها الشركة طرفاً في العقد، وذلك نظراً لعدم وجود فترة ما قبل التغطية التي تتميز بها عقود التأمين والتي تتطلب عمليات تشغيلية.</p> <p>٥. أما بالنسبة إلى عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، فإذا كانت هذه العقود تغطي على أساس خسارة مجموعة عقود التأمين، يتم الإعترا ف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة التغطية لعقود إعادة التأمين أو عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية، أيهما أقرب، وإذا كانت مجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها تغطي إجمالي الخسائر الناتجة عن مجموعة عقود التأمين التي تتجاوز مبلغ محدد، يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند بداية فترة تغطيتها فقط.</p>	<p>يتم الاعتراف بعقود التأمين عند بداية فترة التغطية، أو عندما تصبح الشركة طرفاً في العقد.</p>	<p>توقيت الإعترا ف</p>
القياس		
<p>وضع المعيار ثلاثة نماذج للقياس هي:</p> <p>١. نموذج اللبنة (الكتل) ويعد النموذج العام: يتكون من أربعة لبنة رئيسية، كل منها يقاس بشكل صريح:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية • الخصم • تعديل المخاطر • هامش الخدمة التعاقدية. <p>٢. نموذج الرسوم المتغيرة: نموذج قياس يناسب طبيعة العقود التي تحتوي ميزات مشاركة مباشرة. ويختلف عن النموذج العام في طرق قياس هامش الخدمة التعاقدية.</p> <p>٣. نموذج تخصيص الأقساط: نموذج اختياري وليس إلزامي طالما توفرت شروط معينة، الغرض منه تبسيط متطلبات القياس العامة لمعيار ١٧.</p>	<p>لا يوجد أساس للقياس نظراً لإختلاف المعالجات المحاسبية، ولكن يمكن القول بأن نموذج القياس الحالي أقرب إلى نموذج اللبنة الذي يعتمده معيار ١٧ كنموذج معياري للقياس مع اختلافات في جوهر مكونات القياس.</p>	<p>نموذج القياس</p>
<p>مبدأ معيار ١٧ يعتمد على التقديرات الحالية، حيث يلزم الشركات بتحديث تقديراتها كل فترة مالية، على أن تتسم هذه التقديرات بخصائص:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم التحيز. - الإتساق مع متغيرات السوق الملحوظة. - تعكس الظروف القائمة في تاريخ القياس. - تقديرات صريحة وليست ضمنية. - تقع ضمن حدود عقود التأمين. 	<p>بعض الشركات تستخدم تقديرات الحالية، وأخرى تستخدم تقديرات مجمدة.</p>	<p>التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية</p>
<p>يلزم المعيار الشركات بخصم التدفقات النقدية على جميع العقود الواقعة ضمن نطاقه باستخدام معدلات خصم تعكس خصائص التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات عقود التأمين، وكذلك تعكس القيمة الزمنية للنقود، وخصائص السيولة لعقود التأمين.</p>	<p>أغلب المعدلات المستخدمة تاريخية، حتى وإن كانت هناك شركات تقوم بخصم التدفقات النقدية المستقبلية إلا أنها تستخدم معدلات خصم تستند إلى العائد المتوقع على الأصول التي تغطي التزامات عقود التأمين، شركات أخرى تستخدم معدلات خصم تحددها السلطات، شركات أخرى تستخدم معدلات خالية من المخاطر، وشركات لا تستخدم معدلات خصم من الأساس.</p>	<p>معدلات الخصم</p>
<p>يلزم المعيار الشركات بأن تدرج تعديل المخاطر بشكل صريح وليس ضمني، كونه منفصل نظرياً عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية</p>	<p>على نطاق واسع تستخدم الشركات هامش المخاطرة عند قياس التزامات عقود التأمين قد يكون ضمني أو</p>	<p>تعديل المخاطر</p>

ومعدلات الخصم.	صريح.	
تدرج ضمن قياس التزامات مجموعة عقود التأمين، على أن يتم استهلاكها بطريقة منهجية على مدى فترة تغطية المجموعة.	يتم القياس الأولي للالتزامات عقود التأمين على أساس أقساط التأمين المستلمة، أما تكاليف الإقتناء تؤجل وتعالج كأصول ويتم استهلاكها على مدى فترة التغطية، بعض الشركات تعترف بتكاليف الإقتناء كمصروفات عند تكبدها.	تكاليف الإقتناء
لن يكون هناك حاجة لهذا الاختبار نظراً لأن معيار ١٧ يلزم الشركات بإعادة قياس تقديراتها بنهاية كل فترة مالية، فالوفاء بالتدفقات النقدية يقاس بالقيمة الحالية.	يتطلب معيار (٤) إجراء اختبار مدى كفاية الإلتزام بنهاية كل فترة مالية.	اختبار مدى كفاية الإلتزام
العرض		
على العكس تماماً من معيار ٤، يتطلب معيار ١٧ أن يتم عرض الحقوق والإلتزامات الناشئة من مجموعات عقود التأمين بالصافي لكل منها في سطر واحد كما لو كانت أصول أو الإلتزامات عقد تأمين واحد في قائمة المركز المالية، حيث يلزم معيار ١٧ الشركة بأن تعرض في صلب قائمة المركز المالي وبشكل منفصل القيم الدفترية لكل من:	لا يلزم معيار ٤ بمتطلبات عرض معينة لأصول أو الإلتزامات عقود التأمين، "في الغالب يتم إجراء تسوية بين أصول والإلتزامات عقود التأمين وعرض الصافي بسطر واحد". في ظل الوضع القائم هناك ممارسات مختلفة لعرض حقوق والإلتزامات عقود التأمين في المركز المالي على الرغم من أنها مبنية على أساس المباديء المحاسبية المقبولة عموماً، على سبيل المثال نجد بشكل منفصل في المركز المالي: الإلتزامات عقود التأمين، قروض حاملي بوالص التأمين. أقساط التأمين المدينة، تكاليف إكتتاب وثائق تأمين مؤجلة، أصول التأمين غير الملموسة.	العرض في المركز المالي
١. أصول عقود التأمين المصدرة. ٢. الإلتزامات عقود التأمين المصدرة. ٣. أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها. ٤. الإلتزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.	أحدث معيار ١٧ تغييراً جذرياً على المنهج الحالي لعرض قائمة الأداء المالي، حيث ينبغي على الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلي:	العرض في قائمة الأداء المالي
١. نتيجة خدمات التأمين وتشمل إيرادات التأمين ومصروفات خدمات التأمين. ٢. دخل أو مصروفات تمويل التأمين. وبالتالي سيكون من الممكن إجراء مقارنات بين الشركات المصدرة لعقود التأمين، وهو ما لم يكن قائم في ظل معيار ٤. فيما يخص مكون هامش الخدمة التعاقدية، الجزء الموزع على الفترة الحالية يدرج ضمن إيرادات التأمين، أما الجزء المتبقي والمتعلق بالسنوات المتبقية من فترة التغطية فيمثل أرباح غير محققة ويدير كجزء من قياس الإلتزامات عقود التأمين ضمن المركز المالي. و يتطلب المعيار فصل مكون الوديعة عن إيرادات التأمين.	في ظل معيار ٤ لا يمكن توحيد عرض إيرادات التأمين. تتضمن الإيرادات بند الأقساط، وهو مالا يسمح به معيار ١٧ نهائياً. تتضمن الإيرادات مكونات الودائع.	
بضع المعيار طريقتين لقياس إيرادات التأمين، تؤيدان إلي نفس النتائج. الطريقة الأولى: مقدار الانخفاض في الإلتزامات التغطية المتبقية مع استبعاد التغيرات التي لا تتعلق بالخدمات المتوقع تغطيتها بالمقابل المستلم من قبل الشركة. الطريقة الثانية: مجموع التغيرات في الإلتزامات التغطية المتبقية في الفترة المتعلقة بالخدمات التي تتوقع الشركة أن تحصل على مقابلها.	لا توجد سياسات موحدة لقياسها وعرضها.	الإيرادات
يجب على الشركة أن تعرض دخل أو مصروفات تمويل التأمين بشكل منفصل عن نتيجة خدمات التأمين، ويسمح معيار ١٧ للشركة أن تختار سياسة محاسبية لكل محفظة عقود فيما يتعلق بعرض هذا البند، سواء بإدراجه بالكامل ضمن الأرباح أو الخسائر، أو بالتقسيم بين الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.	يدير بشكل ضمني	دخل أو مصروفات تمويل التأمين

القسم الثانى

التحديات التى تواجه شركات التأمين المصرية عند تطبيق المعيار 17 IFRS:
تعد أهم التحديات التى تواجه شركات التأمين وإعادة التأمين عند تطبيق المعيار الجديد
بصفة عامة فيما يلى:

١- تجميع عقود التأمين

٢- قياس هامش الخدمة التعاقدية

٣- الوفاء بالتدفقات النقدية

٤- معدل الخصم المستخدم

٥- القيمة الحالية للتعويضات

١- تجميع عقود التأمين

أحد الاعتبارات الهامة وتعد من المشكلات عملية تجميع عقود التأمين نظراً لوجود بعض السلاسل من العقود تكون مرتبطة ببعض وتؤثر وتتأثر ببعضها لتحقيق آثار تجارية، تتكون محفظة العقود من مجموعة من العقود وكل مجموعة تتكون من سلسلة ولعل هذا ما صار عليه نهج معيار IFRS:15، ومن ثم فالمحاسبة عن مجموعة العقود كما لو كانت عقد واحد، ويتطلب المعيار فصل مكونات العقد ما بين المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار والتزامات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن التمييز بينها داخل المجموعة، والاخيرة هى مجموعة ناتجة عن تقسيم محفظة عقود تأمين بحد أدنى إلى عقود مصدرة خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة.

تعد أحد التحديات التى ستواجه شركات التأمين تقسيم عقود التأمين إلى (٣) مجموعات تخضع لمخاطر مماثلة، وتتكون المجموعة من عدة محافظ وفق نوعية عقد التأمين من تأمينات الحياة والممتلكات والمسؤوليات والتى تتشابه العقود داخلها فى المخاطر وطريقة الإدارة، كما تتكون المحفظة من أفواج يضم كل فوج سنة واحدة للتعاقد، وقد يرجع هذا التقسيم إلى الربحية المتوقعة وبالتالي فالمجموعة تمثل وحدة المحاسبة وليس كل عقد على حده لاغراض تتعلق بتحديد هامش الخدمة التعاقدية (الربح غير المكتسب) وتشمل المجموعات فيما يلى:

الأولى: عقود محملة بخسائر

تتكون من عقود التأمين التي من المحتمل أن تحقق خسائر والخطر بها عالى جداً، مما يشير إلى تكبد الشركة تعويضات تفوق إيرادات أقساط التأمين.

الثانية: عقود غير محملة بخسائر

تتمثل في مجموعة من العقود على خلاف المجموعة السابقة والتي بها عقود تأمين، احتمال تحقيق خسائر بها ضعيف جداً وتعد عقود محققة أرباح بصفة دائمة.

الثالثة: عقود أخرى

وهي تلك العقود التي تنقسم فيها الأخطار إلى مؤكدة وغير مؤكدة وتختلف عن المجموعة الأولى والثانية.

ويتم كل فترة مالية إعادة توزيع العقود على المجموعات كلما حدثت تغييرات في أى عقد فردى، من خلال معلومات مؤكدة تعرضها تقارير داخلية بالشركة، وتستبعد من المجموعات العقود التي تقاس إيراداتها ومخاطرها بطريقة تخصيص الأقساط، نظراً لأنها عقود نقل عن سنة، ما لم تكن محملة بخسائر عند الاعتراف الأولى.

ويعد من أحد التحديات التي ستواجه شركات التأمين اختلاف فترة تغطية العقود على مستوى كل عقد داخل المجموعة عن مستوى فترة التغطية للمجموعة بالكامل، بما يشير إلى أن فترة تغطية العقد أقصر من فترة تغطية متوسط العقود بالمجموعة، وبالتالي هذا يعمل على نشأة مخاطر أهمها أن تحديد هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة قد لا يعكس الربح الخاص بالتغطية المتبقية للمجموعة كإكل، وبالتالي لابد من توزيع هامش الخدمة التعاقدية بشكل منفصل للعقود داخل المجموعة التي لها ربحية متوقعة مماثلة عند الاعتراف الأولى، وكذا التي لها فترات تغطية يتوقع أن تنتهى فى ذات التوقيت، على النحو الذى يحقق توازن بين العقود داخل المجموعة الواحدة، وبالتالي هذا يعمل على تجنب الاعتراف بهامش خدمة تعاقدية لاحد العقود الذى قد يكون أنتهت فترة التغطية له داخل المجموعة.

٢- قياس هامش الخدمة التعاقدية

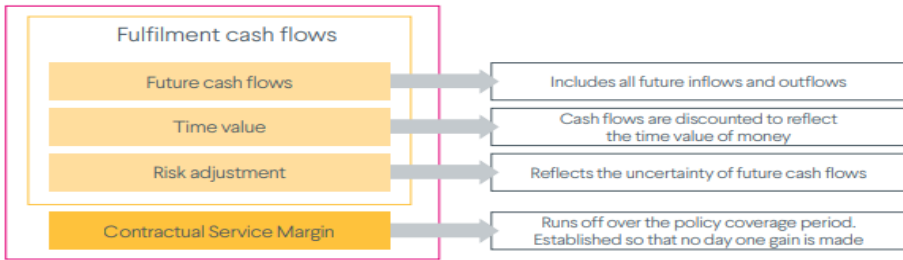
يعد هامش الخدمة التعاقدية أحد مكونات القيمة الدفترية لأصول والتزامات مجموعة عقود التأمين المعترف بها، حيث يتمثل فى الاعتراف بالأرباح غير المحققة، أى الربح الذى تتوقع الشركة تحقيقه من خلال تقديم الخدمات التى تعهدت بها بموجب العقود التأمينية على مدى

فترة تغطية تلك العقود بأكملها، فالمعيار الجديد لا يسمح للشركة بالاعتراف بأنه زيادة في التدفقات النقدية الداخلة كربح عند الاعتراف الأولي، أى الاعتراف بأرباح العقود على مدى فترة التغطية. كما يتطلب المعيار عدم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي، وقد يكون ذلك راجع إلى أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين لا بد وأن تعكس التزام الشركة بقدرتها على تقديم الخدمات فى المستقبل من تعويضات أو مطالبات، ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتدفقات النقدية.

يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية سنوياً بالتغيرات فى إيراد أو مصروفات تمويل التأمين وكذا الفروق الناشئة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الاجنبية كإيراد أو مصروف. يعد أحد التحديات التى تواجه شركات التأمين عند تحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية، أن تحديد القيمة يتم على مستوى مجموعة العقود من المجموعات الثلاثة السابق الإشارة اليهم وهذا يعد من المشكلات التى ستواجه شركات التأمين وخاصة للعقود التى مدة التغطية لها اكثر من عام ولعلاج ذلك ينبغى اجراء ما يلى عند تحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية:

- تحديد عدد وحدات التغطية التى توفرها عقود التأمين فى المجموعة وتحدد للمجموعة كاكل على أساس المنافع المقدمة بموجب كل عقد ومدة تغطيته المتوقعة.
- يتم توزيع هامش الخدمة التعاقدية بالتساوى على كل وحدة تغطية سيتم تقديمها خلال الفترة الحالية وعلى وحدات التغطية المتبقية التى من المتوقع تقديمها فى المستقبل.
- يتم الاعتراف فى الأرباح والخسائر بالمبلغ المخصص لوحدات التغطية عن الفترة الحالية. مرفق حالة تطبيقية ضمن الملاحق توضح كيفية تحديد عدد وحدات التغطية وكيفية قياس هامش الخدمة التعاقدية على مستوى كل مجموعة.

٣- الوفاء بالتدفقات النقدية



عند تحديد قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية يراعى ما يلي:

أ- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الداخلة والخارجة
ب- القيمة الزمنية للنقود: تتمثل في البعد الزمني لقيمة التدفقات النقدية الداخلة بعد خصم التدفقات الخارجة منها، ويتطلب اختيار معدل خصم مناسب لقياس التدفقات النقدية بالقيمة الحالية.

ت- تعديل الخطر: يتمثل في قيمة المخاطر الناتجة من التطور الزمني للاخطار المتوقعة.
ث- هامش الخدمة التعاقدية: يتمثل في قيمة هامش الربح المتوقع بعد تعديل الخطر والقيمة الزمنية للنقود ومعدل الخصم الذى سيتم اختياره، لقياس قيمة الأرباح المتوقعة.

بمعنى أكثر تبسيطاً يشير الوفاء بالتدفقات النقدية إلى تقديرات القيمة الحالية للمبالغ التى تتوقع شركة التأمين تحصيلها من الأقساط وسدادها للمطالبات والتعويضات المطلوبة وكذلك المصروفات المتعلقة بمجموعة العقود معدلة بحالة عدم التأكد من خلال استخدام معدل خصم مناسب. وقد يكون أحد التحديات التى تواجه شركات التأمين عند تحديد تلك القيمة للوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية أى أن القيمة المقدرة قد لا تعكس نتائج الأحداث التى حدثت بعد عرض القوائم المالية وبالتالي لا بد من الإفصاح عن المعلومات التى أثرت على تحديد تلك القيمة وفق معيار المحاسبة رقم (٧) "الإفصاح عن الأحداث التالية لتاريخ عرض القوائم المالية".

٤- معدل الخصم المستخدم

تتأثر طريقة قياس قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية بمعدل الخصم المستخدم والذى يعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية لهذه التدفقات إلى الحد الذى لا يتم فيه إدراج المخاطر المالية بالتدفقات النقدية، ومن ثم يجب أن تتسم معدلات الخصم التى يتم استخدامها وتطبيقها من شركات التأمين على معدلات تعكس:

- القيمة الزمنية و خصائص كل من التدفقات النقدية و السيولة لعقود التأمين
- الاتساق مع أسعار الفائدة بالسوق الحالية التى يمكن رصدها من خلال الأدوات المالية مثل (العائد على أدون وسندات الخزانة، على الودائع تحت الطلب، على صكوك التمويل، على وثائق الآسثمار، على شهادات الإيداع، وغيرها ...) من حيث التوقيت والسيولة.
- معدلات التضخم السارية.

• ويقترح الباحث أن أفضل معدل يمكن استخدامه يتمثل في متوسط سعر الإئتمان والخصم المعلن من البنك المركزي.

وبالنسبة للعقود التي يطبق عليها مدخل تخصيص الأقساط فالشركة ليست بحاجة إلى استخدام معدل خصم لإن آثار القيمة الزمنية للنقود غير هامة في تحديد قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية، لان هذا المدخل يتم تطبيقه على العقود التي تقل عن سنة. ولكل شركة أن تطبق أيًا من المداخل التالية عند تحديد معدل الخصم المستخدم:

• مدخل تصاعدي: "من أسفل إلى أعلى"

تستخدم شركة التأمين بموجبه معدل خصم يعكس معدل العائد الخالي من المخاطر

• مدخل تنازلي: "من أعلى إلى أسفل"

تستخدم شركة التأمين بموجبه معدل عائد يعكس أسعار السوق المحملة بالمخاطر مع أستبعاد علاوة السوق المحملة بالمخاطر (بدل المخاطرة)، ويتشابه هذا المعدل مع نموذج تسعير الأصل الرأسمالي (Capital Asset Pricing Model: CAPM)^٨

• معدل خصم ذات متوسط مرجح طوال فترة إصدار العقود في المجموعة الواحدة وذلك للعقود الصادرة خلال سنة.

٥ - القيمة الحالية للتعويضات

تتمثل في التدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية (المدفوعات) مخصومة بمعدل خصم مناسب، للوصول إلى القيمة الحالية للتعويضات والمطالبات من خلال معلومات تعتمد على درجة عالية من التأكد. وفيما يلي:

نموذج مبسط لشرح الفرق بين المعيار القديم والجديد في العرض للقوائم المالية:

بموجب IFRS:17 تم تطوير العرض لايرادات الأقساط غير المكتسبة والاحتياطات السارية والمخصصات الفنية تحت ح/ التزامات عقود التأمين، والتي تمثل تدفقات نقدية مستقبلية لمقابلة التعويضات والمطالبات لحملة الوثائق من عقود التأمين السارية، والتي يتم عرضها في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

^٨ - أسامة ربيع: " تسعير تأمينات الممتلكات والمسئوليات باستخدام النماذج المالية في الفكر الإكتوارى الحديث" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنوفية (سنة: ٢٠٠٩)

2020	2021	قائمة المركز المالي
		الأصول المالية
		الممتلكات والمعدات
		الشهرة والأصول غير الملموسة
	X	أصول مجموعة عقود التأمين
	X	أصول مجموعة عقود إعادة التأمين
		النقدية وما في حكمها
XXX	XXX	إجمالي الأصول
		إجمالي حقوق الملكية
	X	إلتزامات عقود التأمين
		إلتزامات عقود إعادة التأمين
		المخصصات غير الفنية
XXX	XXX	إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

تم تطوير طريقة القياس للايرادات من عقود التأمين لحساب التدفقات النقدية المتوقعة سواء الداخلة أو الخارجة مع تطوير للاعتراف لايرادات الأقساط بموجب المعيار IFRS: 17 وهي طريقة تختلف عن IFRS: 4 والذي يساير (معيار المحاسبة المصري: ٣٧)، بناءً على معيار IFRS: 4 يتم الاعتراف بالاييرادات من أقساط العقد في السنة الاولى مع توزيع التعويضات والمطالبات المتوقعة على عدد سنوات عقد التأمين وتعرض بقائمة المركز المالي بحساب المخصصات الفنية والاحتياطات السارية بعد تعديلها برصيد أول وآخر المدة أما بالمعيار الجديد يتم الاعتراف بها ضمن تعديل الخطر، أما فيما يتعلق بهامش الخدمة التعاقدية فالمثال التالي يشرح طريقة القياس:

تدفقات نقدية = ٢٠٠	٨٠٠	تدفقات نقدية من أقساط التأمين
	(٥١٠)	تدفقات نقدية مقابل التعويضات والمطالبات
	(٩٠)	تدفقات نقدية مقابل تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين
	٢٠٠	صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة
الربح المتوقع = ٢٠٠	٢٠٠	هامش الربح
	١٥	تعديل المخاطرة
	١٨٥	هامش الخدمة التعاقدية
	٠	الإلتزامات عقود التأمين

يعتبر قياس هامش الخدمة التعاقدية للمعيار وفق أحكام المعيار 17: IFRS، مختلفاً تماماً عن قياس ناتج نشاط التأمين الوارد بالمعيار 4: IFRS على النحو التالي:

قائمة الدخل (ح/ الأرباح والخسائر)				بيان
IFRS: 4				
السنة				
الاجمالي	الثالثة	الثانية	الاولى	
800			800	ايرادات اقساط التأمين
-510	-170	-180	-160	تعويضات ومطالبات متوقعة
-90			-90	تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين
200			200	هامش الربح المتوقع
0			0	هامش المخاطرة (تعديل الخطر)
0			0	هامش الخدمة التعاقدية
0	0	0	0	التزامات عقود التأمين

أما من خلال IFRS: 17 فيتم الاعتراف بإيرادات الاقساط بقائمة الدخل على أنها إيرادات تأمين ويتم توزيع تلك الإيرادات على سنوات العقد مع ما يقابلها من التعويضات والمطالبات المتوقعة وبالتالي نتيجة نشاط التأمين تختلف في كل سنة على النحو التالي:

IFRS: 17				بيان
السنة				
الاجمالي	الثالثة	الثانية	الاولى	
800	269	274	257	تدفقات نقدية من أقساط التأمين
-510	-170	-180	-160	تدفقات نقدية إلى التعويضات والمطالبات المتوقعة
-90	-30	-30	-30	تدفقات نقدية إلى تكلفة الاستحواذ على عقود التأمين
200	69	64	67	التدفقات النقدية المتوقعة/هامش الربح المتوقع
-15	-8	-2	-5	هامش المخاطرة (تعديل الخطر)
-185	-61	-62	-62	هامش الخدمة التعاقدية
-600	-200	-210	-190	مصرفات خدمة التأمين
200	69	64	67	ارباح خدمة التأمين

يتمثل التطوير في الاعتراف بالأرباح المتوقعة في كل سنة على حده بدلاً من استبعاد ارباح السنوات بعد السنة الأولى من العقد على الرغم من أن عقد التأمين يمتد لمدة (٣) سنوات. مع عرض ما يقابل قيمة المطالبات والتعويضات المتوقعة في ح/ التزامات عقود

التأمين بقائمة المركز المالى. ويقابلها النقدية التى تم تحصيلها والتى يتم تخصيصها للاستثمار فى الأصول الثابتة أوالمالية، أما ما لم يتم تحصيله من إيرادات الاقساط وتخص الفترة المالية تظهر فى ح/ أصول عقود تأمين، كما يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية فيما يمثل الارياح غير المكتسبة التى تخص السنوات التالية، فى ح/ إلتزامات عقود التأمين. ويعد هذا إضافة من المعيار للاعتراف بإيرادات الاقساط غير المكتسبة فى السنوات المرتبطة بتغطية خدمات العقد بها، وكذلك الاعتراف بمايقابها من تعويضات، أى أن نصيب السنة من إيرادات الاقساط يقابله نصيب السنة من التعويضات المتوقعة مع تعديل التغييرات التى تنشأ سنويا بقيمة التعويضات المتوقعة عندما يحدث تعديل للخطر (هامش المخاطرة).

القسم الثالث: الآثار المالية المترتبة عند تطبيق المعيار المحاسبى IFRS: 17

أولاً: القياس: Measurement model

استخدم المعيار (٣) مداخل للقياس والاعتراف بإيرادات التأمين ومقابل التغطية لعقود التأمين تتمثل فيما يلى:

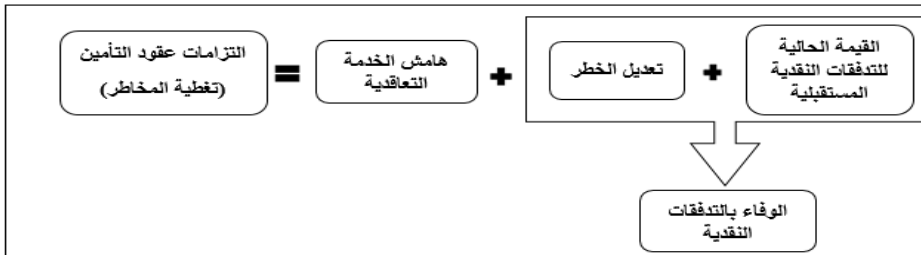
١- مدخل اللبنة (الكتل) Building Block Approach (BBA)

٢- مدخل تخصيص الأقساط Premium Allocation Approach (PAA)

٣- مدخل الرسوم المتغيرة Variable Fee Approach (VFA)

١-مدخل اللبنة (الكتل الخرسانية)

يعتبر هذا المدخل هو النموذج العام للقياس، و يجب أن يطبق على جميع عقود التأمين مع استخدام معدل خصم مناسب لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية من أجل تحديد قيمة تقترب من حقيقة الوفاء بالتزامات التأمين المتوقعة من تعويضات ومطالبات.



اللبنة الأولى: التقدير المرجح احتمالياً للتدفقات النقدية المستقبلية

probability-weighted estimate of future cash flows

تتمثل الخطوة الأولى عند قياس ارباح عقد التأمين في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي تتمثل في التقدير المرجح الإحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي من المتوقع أن تنشأ على سبيل المثال عندما تلتزم شركة التأمين بالوفاء بالالتزامات وخدمات التأمين لعقد التأمين، وبالتالي يتعلق الأمر بالقيمة المتوقعة Expected Value، وبالتالي فإن تقييم المخاطر لحامل البوليصة يتم بصفة مستمرة مع إعادة النظر في تسعير البوليصة التي تأخذ في الحسبان تلك المخاطر، إذ يتم الاعتراف بالعقد في تاريخ التوقيع عليه، أو في التاريخ الذي تبدأ فيه شركة التأمين بتسجيل المخاطر المتوقعة منه، كما لا يتم الاعتراف بالعقد إذا لم يوصف بأنه التزام على شركة التأمين وينبغي أن يغطي جميع التدفقات النقدية المستقبلية على أساس القيمة المتوقعة، و توجد خاصية هامة جدا عند قياس اللبنة الأولى، يجب أن تشمل التدفقات النقدية: تكاليف الاقتناء الإضافية المرتبطة بشكل مباشر بعقد التأمين، الاكتتاب، النية في تحرير عقود التأمين الفردية التي هي في الواقع عقود بيع. وينبغي تحديد تكاليف الاقتناء الإضافية لكل عقد على حدة، وليس لمحظة عقود التأمين. أما تكاليف الاقتناء التي لا تمثل تكاليف اقتناء إضافية لعقود التأمين يجب أن تسجل كمصروف عند تحملها. (العقود التي تقل عن سنة)

تشمل تقديرات التدفقات النقدية كل من التدفقات:

- الداخلة (المقبوضات) أقساط التأمين المتوقعة من حملة الوثائق.
- الخارجة (المدفوعات)، تلك التعويضات والمطالبات والفوائد المدفوعة لحاملي وثائق التأمين claims and benefits paid to policyholders بالإضافة إلى المصروفات الإدارية، وفوائد المشاركة Participation Benefits أي الفوائد التي تتوقع شركة التأمين دفعها لحملة الوثائق مقابل مشاركتهم في الأرباح.

اللبنة الثانية: القيمة الزمنية للنقود Time Value of Money

يجب على الوحدة الاقتصادية عند تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للوفاء بالالتزامات fulfilment cash flows استخدام معدل خصم discount rate لتعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للتوافق مع القيمة الزمنية والقوة الشرائية للنقود، و يجب أن يكون سعر

الخصم المستخدم متسق مع أسعار السوق الحالية للعائد على الأدوات المالية لتساير عقود التأمين في اعتبارات: التوقيت timing، العملة currency والسيولة liquidity، مع استبعاد أثر العوامل التي تؤثر في أسعار السوق المعلنة و التي ليست لها علاقة بالتدفقات النقدية لعقد التأمين. وبالتالي يجب تعديل أسعار الخصم لتعكس التدفقات النقدية لعقد التأمين من حيث التوقيت والعملة والسيولة.

اللبنة الثالثة: تعديل الخطر Risk adjustment

تقيس تعديلات الخطر، القيمة الزمنية لتعويضات الوحدة الاقتصادية في حالة عدم التأكد بشأن قيمة وتوقيت التدفقات النقدية التي تنشأ عن التزامات الوحدة الاقتصادية بشروط عقد التأمين، نظراً لأن الوحدة الاقتصادية عند قياسها خطر التعويض لا تفرق بين:

- ١- الوفاء بعقد التأمين الذي لديه مجموعة من النتائج المحتملة.
- ٢- الوفاء بعقد التأمين من خلال تدفقات نقدية حالية هي نفسها القيمة المتوقعة.

تعد حالة عدم التأكد المتعلقة بالوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة نموذج محاسبي اقترحه مجلس معايير المحاسبة الدولي لكي يعكس تسوية المخاطر عند الوفاء بشروط عقد التأمين، حيث يؤدي عدم اتساق السوق الى تسويات محددة لشركة التأمين بالنسبة للمخاطر والتي سوف تقلل من مدى الوثوق للمعلومات المقدمة من خلال البيانات المالية، لذلك قرر المجلس (مجلس معايير المحاسبة الدولي) أن التغييرات في تسوية الخطر من فترة لأخرى لا يمكن أن تتم إلا في حال وجود دليل على أن التقديرات السابق التوصل اليها لم تعد صالحة. لذا يعد الغرض من تسوية المخاطر قياس آثار عدم التأكد في التدفقات النقدية التي تنشأ عن عقد التأمين، ونتيجة لذلك أن تسوية المخاطر يجب أن تعكس جميع المخاطر المرتبطة بعقد التأمين، كما لا يجوز أن تعكس تسوية المخاطر، تلك المخاطر التي لا تنشأ من عقد التأمين، مثل مخاطر الاستثمار المتعلقة بالأصول التي تحتفظ بها شركة التأمين باستثناء مخاطر الاستثمار التي تؤثر على المبالغ المستحقة لحملة الوثائق، وبالتالي تسوية المخاطر تعد عملية منفصلة عن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الخصم.

اللبنة الرابعة: هامش الخدمة التعاقدية: Contractual Service Margin (CSM)

يمثل هامش الخدمة التعاقدية: الأرباح غير المحققة في عقد التأمين ويتم أفعالها خلال فترة التغطية بطريقة تعكس افضل الخدمات المنصوص عليها في العقد، وبالتالي عندما

تعترف الوحدة الاقتصادية بهامش الخدمة التعاقدية ينبغي عليها استخدام مستوى التجميع الذي يضمن أن هامش الخدمة التعاقدية يتم إثباته بما يتماشى مع أسلوب الخدمات المقدمة في اطار العقود المرتبطة بها، يتطلب المعيار الاعتراف به بالكامل في حساب الأرباح والخسائر. أما ما يخص السنوات التالية من أرباح فيعترف به ضمن التزامات عقود التأمين⁹.

٢- مدخل تخصيص الأقساط: (المدخل المبسط)

يعد مدخل مبسط للعقود قصيرة الأجل، ينشابه إلى حد كبير للمدخل الحالي لتأمينات استيراد وتصدير السلع (مع مراعاة استخدام معدل خصم للمخصصات الفنية والاحتياطات السارية)، ويعد ابسط المداخل ويستخدم للعقود قصيرة الاجل التي تقل عن سنة، يسمح هذا المدخل لشركات التأمين أن تقوم بتقسيم عقود التأمين إلى مجموعات لاغراض قياس قيمة التزام التغطية للمجموعة وبالتالي تكون:

قيمة الألتزام = أقساط التأمين - أي تدفقات نقدية خارجة للاستحواذ على عقود التأمين

وفي نهاية كل فترة يتم تعديله:

(+) الاقساط الجديدة (وفق الاساس النقدي)

(-) تدفقات نقدية مقدرة مقابل تكلفة الاستحواذ على عقود تأمين جديدة

(+) أي تعديل على عمليات التمويل لتغطية مخاطر التأمين

إذا اكتشفت شركة التأمين خلال فترة التغطية أن أحد مجموعات التأمين من المتوقع خسارتها فعليها حساب الفرق بين: قيمة الألتزام بالدفاتر المتعلقة بالتغطية والتدفقات النقدية للوفاء بالتزامات مجموعة العقود التي تتعلق بالتغطية على أن يدرج الفرق كريح أو خسارة بالأرباح والخسائر. مع مراعاة أن اية مصروفات تتحملها شركة التأمين مقابل الاستحواذ على عقود تأمين (أقل من سنة) تعد مصروفات وتثبت في الأرباح والخسائر.

⁹ - Christopher Hodgdon, Susan B. Hughes, "The effect of corporate governance, auditor choice and global activities on EU company disclosures of estimates and judgments". Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 26, 2016, Pages 28-46

٣-مدخل الرسوم المتغيرة

يستخدم هذا المدخل عند القياس اللاحق و فقط على "العقود المشتركة" فيما يتعلق بعوائد المشاركات في أية مجموعة من مجموعات عقود التأمين وفي نهاية كل فترة مالية يتم قياس قيمة الالتزام المحسوب لاغراض التغطية بالقيمة المتبقية من التدفقات النقدية المقدرة للوفاء بالتزامات العقود التي تم تجميعها في مجموعة واحدة في ذلك التاريخ، وعلى شركة التأمين أن تعترف بالارباح والخسائر للتغيرات التي تمت وعلى الاخص الانخفاض في إيراد التأمين، كمصروفات خدمة التأمين، مقابل الخسائر المتوقعة في المجموعات، وكذا أثر القيمة الزمنية للنقود في حساب الارباح والخسائر من قائمة الدخل.

ثانياً: الآثار الضريبية الناتجة من تطبيق معيار IFRS: 17

يعد قانون الاشراف والرقابة علي التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ والمعدل بمقتضى القوانين: (٩١) لسنة ١٩٩٥ وكذا (١٥٦) لسنة ١٩٩٨ واخيراً (١١٨) لسنة ٢٠٠٨، والمطبق على شركات التأمين العاملة في مصر هو بمثابة قانون مزاوله المهنة لشركات التأمين وتتولى الهيئة العامة للرقابة المالية إصدار التعليمات بتسيير أعمال هذا النشاط، كما تعد المادة (٣٧) من هذا القانون (١٠) لسنة ١٩٨١ هي المقررة بتكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامات التغطية لعقود التأمين وتتمثل فيما يلي:

• بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

➤ الاحتياطي الحسابي

➤ مخصص المطالبات تحت التسديد التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية

• بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

➤ مخصص الأخطار السارية

➤ مخصص التعويضات تحت التسوية

➤ مخصص لمقابلة حوادث وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية

➤ مخصص للقلبات العكسية

كذلك تعد المادة (٥٢/٢/ب) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ من القواعد الحاكمة

باعتماد المخصصات الفنية التي تلتزم شركات التأمين بتكوينها من التكاليف واجبة الخصم.

ومن هنا تبدأ المشكلة:

١- أن المادة (٢٤) من قانون الضريبة على الدخل (٩١) لسنة ٢٠٠٥ تقرر أن الاحتياطات والمخصصات لا تعد من التكاليف واجبة الخصم وبالتالي جميع الاحتياطات التي يتم تكوينها تطبيقاً لاحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين لا تعد من التكاليف واجبة الخصم بل سيتم ردها للوعاء الضريبي فيما عدا المخصصات الفنية المكونة وفق نص المادة (٥٢/٢/ب) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.

٢- أن الآثار الضريبية من تطبيق المعيار فيما يتعلق بشركات التأمين العاملة في مصر تتمثل في :

• يتطلب المعيار الاعتراف بتعديل الخطر عند حساب هامش الخدمة التعاقدية ضمن الأرباح والخسائر على الرغم من عدم تحقق الأرباح المقابلة له ولكن يتم اثباته في الأرباح والخسائر لمقابلة الالتزام بمخاطر عقود التأمين السارية. وهذا تغير في قيمة الخطر كل فترة مالية ويعد تقديري إلا أنه يعترف به المعيار.

• أي زيادة في التزامات مخاطر عقود التأمين نتيجة انخفاض في القيمة الشرائية للعملة أو تعديل للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (الخارجة) نتيجة استخدام سعر خصم لمواجهة الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية يتم تحميل الزيادة في الالتزامات بالأرباح والخسائر، الأمر الذي يعد بمثابة أعباء محملة على قائمة الدخل ولكن نظراً لأنها غير محققة فسيتم ردها بالاقرار الضريبي السنوي.

وبالتالي يمكن أن تعالج المشكلات السابقة في الالتزامات الضريبية المؤجلة¹⁰ عندما تمثل نفقات سيتم سدادها في المستقبل، وفق أحكام معيار المحاسبة المصري (ضرائب الدخل: ٢٤) مما يمثل أعباء على صافي الربح القابل للتوزيع ومن ثم تؤدي إلى تخفيض نصيب السهم في الأرباح.

القسم الرابع:

دراسة تطبيقية لبيان الاثر على نتائج أعمال القوائم المالية لشركات التأمين المصرية

عند تطبيق المعيار المحاسبي IFRS: 17

¹⁰-Luke Watson, "The Deferred Tax Asset Valuation Allowance and Firm Creditworthiness". The Journal of the American Taxation Association. Mar 2018, Vol. 40, No. 1 (March 2018) pp. 81-85.

قام الباحث بالتطبيق على عينة من شركات التأمين المصرية والتي يصل عددها داخل الاقليم المصري، في سنة ٢٠١٦/٢٠١٧، ما بين شركات قطاع أعمال عام وقطاع خاص (٣٧) شركة^{١١}، أختار الباحث عينة منهم مكونة من (٣) شركات وفق معيار أعلى إيرادات من حجم الأعمال التأمينية في مصر لسنة ٢٠١٧/٢٠١٦ لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي عليها، تكونت العينة من (٢) شركة قطاع أعمال عام مملوكة بالكامل للدولة ويقوم بمراجعتها أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات، وشركة واحدة من القطاع الخاص ذات المساهمة الاجنبية من أكبر شركات التأمين في العالم، ومن خلال البيانات التي أمكن الحصول عليها من الهيئة العامة للرقابة المالية تمثلت في أنشطة تأمين متعددة (حياة - حوادث^{١٢} - ممتلكات واخرى)

١	شركة مصر لتأمينات الحياة	قطاع أعمال عام	حياة
٢	شركة مصر للتأمين	قطاع أعمال عام	ممتلكات و مسؤوليات
٣	شركة اليانز للتأمين مصر (اليانز - مصر	قطاع خاص	ممتلكات و مسؤوليات

حصل الباحث على ملخص بيانات القوائم المالية لشركات العينة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ موضحة في ملحق رقم (١)

قام الباحث باجراء المقابلة الشخصية مع مديري التشغيل والادارة المالية لشركات العينة التي تم اختيارها للوقوف على التحديات التي تواجههم عند تطبيق معيار IFRS: 17 وتبين أن أهم تلك المشكلات تتمثل في: كيفية قياس هامش الخدمة التعاقدية، معدل الخصم المستخدم لحساب التدفقات النقدية المتوقعة للوفاء بالتدفقات النقدية مقابل خدمات التأمين بالاضافة إلى تسوية الخطر وكيفية حساب إيرادات تمويل التأمين.

استخدم الباحث طريقة الحساب وفق أحكام معيار IFRS: 17 والتي تم عرضها بالملاحق (٢، ٣) وتوصل بالتطبيق سواء وفق متطلبات المعيار الجديد وكذا وفق المقترحات من الباحث التي جاءت على متن البحث مع افتراض ثبات: عدد العقود التي ابرمتها شركات العينة، معدلات تكوين المخصصات الفنية و الاحتياطات السارية (الحسابية) المطبقة وفق القانون (١٠) لسنة ١٩٨١، المخاطر المتوقعة في سنة العينة، الإيرادات التي

¹¹ - http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/eisa_reports/rep20_eisa.htm

¹² - يطلق على تأمين الحوادث تأمين على المسؤوليات.

تحققت في سنة العينة بعد استعراض نوعية عقود التأمين القائمة ومستمر تغطية مخاطرها في السنوات التالية لبيان الأثر على نتائج الأعمال، ومن خلال معدل خصم يتمثل في سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي المصري في أول يناير ٢٠١٨ وسعر العائد على الودائع الخالي من الخطر = ١٧%، مع مراعاة عرض ما يلي:

- ١- التغيير في الاحتياطي الحسابي ومخصص المطالبات ومخصص التعويضات ومخصص التقلبات العكسية في د/ هامش المخاطرة.
- ٢- التدفقات النقدية الداخلة تمثل ٦٠% من إيرادات الاقساط فيما عدا شركة مصر للتأمين وشركة اليانز - مصر ٤٠% نتيجة اختلاف المداخل المطبقة في قياس إيرادات عقود التأمين، كذلك لاختلاف مجموعات عقود التأمين، ما بين المدخل العام للقياس ومدخل تخصيص الاقساط ومدخل الرسوم المتغيرة، وما لا يخص العام يعرض في د/ التزامات عقود تأمين با اعتبارها إيرادات غير مكتسبة. وهي تمثل نسب متوسطة قام الباحث بحسابها بناءً على المقابلات الشخصية مع ممثلي شركات العينة.
- ٣- يتم قياس مصروفات الاستحواذ على العقود وعمولات الانتاج والمصروفات المباشرة لعقود التأمين بذات نسبة التدفقات الداخلة لكل شركة من شركات العينة.
- ٤- القيمة الحالية^{١٣} للجنيه بعد سنة من جداول القيم الحالية = ٠.٨٥٥ بمعدل ١٧% (سعر العائد على الودائع الخالي من الخطر) فيما يتعلق بالتعويضات والمطالبات المتوقعة للسنوات التالية والتي يتم إدراجها في د/ هامش المخاطرة.
- ٥- يتم تجاهل أثر ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة.

شركة مصر للتأمين	شركة اليانز للتأمين (اليانز - مصر)	شركة مصر لتأمينات الحياة	حساب هامش الخدمة التعاقدية
1,792,891	130,989	1,895,603	تدفقات نقدية داخلة (الاقساط)
694,747	37,284	1,245,855	تدفقات نقدية خارجة (التعويضات)
-	32,547	615,807	مصروفات الاستحواذ على عقود التأمين
1,098,144	61,158	33,941	صافي التدفقات النقدية المتوقعة
(116,452)	(3,030)	(616,600)	هامش المخاطرة
1,214,596	64,188	(582,659)	هامش الخدمة التعاقدية

^{١٣} - راجع جداول القيمة الحالية الموضحة بالمراجع

			قائمة الدخل (أ / خ)
1,214,596	64,188	(582,659)	ايرادات عقود التأمين
568,334	40,919	37,032	مصروفات عقود التأمين
646,261	23,270	(619,691)	نتيجة خدمات التأمين
1,900,176	69,674	2,230,985	الدخل من الاستثمارات
206,481	10,912	99,052	ايرادات تمويل التأمين
1,420,836	-	578,775	مصروفات تمويل التأمين
2,546,437	103,856	1,131,571	صافي النشاط المالي
652,201	69,717	386,747	تكاليف غير مباشرة
26,701	(4,442)	100	مصروفات أخرى
-	-	-	ايرادات أخرى
1,867,535	29,697	744,724	صافي الربح قبل الضريبة
73%	29%	66%	نسبة صافي الربح الى صافي النشاط المالي

			قائمة المركز المالي
33,094,754	820,519	27,591,548	الأصول المالية
157,772	8,782	40,995	الممتلكات والمعدات
-	-	-	الشهرة والاصول المعنوية
1,665,809	143,293	1,539,318	أصول عقود التأمين
680,830	25,467	22,767	أصول عقود إعادة التأمين
339,175	91,400	468,322	النقدية وما في حكمها
35,938,340	1,089,461	29,662,950	إجمالي الأصول
15,805,180	166,363	9,868,133	حقوق الملكية
16,728,178	783,044	19,576,377	التزامات عقود تأمين
1,573,115	121,545	48,346	التزامات عقود إعادة تأمين
1,831,867	18,509	170,094	مخصصات غير فنية
35,938,340	1,089,461	29,662,950	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات
12%	18%	8%	العائد على حقوق المساهمين
5%	3%	3%	العائد على إجمالي الأصول

توضح القوائم بعاليه نتائج التطبيق للشركات التي تم اختيارها كعينة مع تطبيق ما اقترحه الباحث من مقترحات والتي سبق الاشارة اليها، يوضح الجدول الاول كيفية الاعتراف بالايادات سواء عند الاعتراف الأولى أو عند القياس اللاحق على النحو الذى يتفق مع IFRS: 17 فى تحديد هامش الخدمة التعاقدية والذى يتم قياسه على أنه ايرادات التأمين فى السنة الأولى، وما لا يتم الاعتراف به من أقساط تأمين (من هامش الخدمة التعاقدية للسنوات التالية) يدرج بالتزامات عقود التأمين باعتبارها ايرادات غير مكتسبة بقائمة المركز المالى، والوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدل خصم طبقاً للافتراضات السابقة، ويتم توجيه النقدية من الايرادات إلى حساب الاستثمار سواء الاستثمار فى أصول مالية أو استثمارات أخرى. وتم مراعاة اعتبارات العرض للقوائم المالية على النحو الذى يتفق كالمعيار. وعند اعداد الاقرار الضريبي يتم خصم التغيير فى المخصصات التى تم حساب هامش المخاطرة على أساسها باعتبارها مخصصات واحتياطات فنية تتفق والقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١، من الوعاء الضريبي لضريبة الدخل على الأشخاص الإعتبارية، أما المخصصات غير الفنية فيتم معالجتها وفق أحكام المواد (٢٥، ٢٦) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مع الاعتراف الصريح بالقيمة التى تم تحديدها "هامش الخدمة التعاقدية" باعتبارها الايرادات التى تخص العام مما يستلزم تعديل تشريعى لاعتبارات القياس كالمعيار IFRS: 17.

وبالتالى يساهم المعيار فى الجمع بين القياس الحالى للتدفقات النقدية المستقبلية مع الاعتراف بالربح خلال الفترة التي يتم تقديم خدمات العقد بموجبها. (السنوات التالية) بالاضافة إلى تقديم نتائج خدمة التأمين (بما فى ذلك عرض ايرادات التأمين) بشكل منفصل عن ايرادات أو مصروفات تمويل التأمين.

النتائج

تشير نتائج الدراسة التطبيقية سواء التى تم الاسترشاد بها بالملاحق أو بالتطبيق على شركات العينة إلى ما يلى:

نتيجة اختبار الفرض الاول

رفض صحة الفرض لوجود أختلاف جوهري بين طريقة القياس عند تحديد هامش الخدمة التعاقدية بين المعيار IFRS: 17 و IFRS: 4 والاخير يقابله معيار المحاسبة المصرى

(٣٧) والاختلاف كبير جدا فى الطريقة المستخدمة للقياس فالمعيار الجديد يعتمد على قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم يتناسب مع سوق المال للاعتراف بقيمة الوفاء بالتدفقات النقدية المتوقعة مع استبعاد الايرادات التى تخص السنوات التالية من عقد التأمين وفق سنوات التغطية فى ح/ التزامات عقود تأمين.

نتيجة اختبار الفرض الثانى

فرض صحة الفرض لوجود أختلاف جوهرى بين طريقة القياس والعرض لكل من أصول والتزامات عقود التأمين وإعادة التأمين بين المعيار IFRS: 17 و IFRS: 4 والاخير يقابله معيار المحاسبة المصرى (٣٧) لكل من قائمة الدخل (أ ، خ) وكذلك قائمة المركز المالى، وهذا يتضح من نتائج الأعمال التى توصل اليها الباحث حيث أدرجت جميع الالتزامات طويلة وقصيرة الاجل فى حساب التزامات عقود التأمين وأخر لعقود إعادة التأمين، وفق متطلبات IFRS: 17 على العينة التى تم أختيارها من شركات التأمين.

التوصيات

على ضوء الدراسة التحليلية والنتائج التى توصل اليها الباحث يوصى بما يلى:

- ١- إصدار معيار محاسبة مصرى ليقابل معيار IFRS: 17، قبل بداية سنة ٢٠٢١، مع العمل بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٣٧) كفترة إنتقالية لحين تحديد التاريخ الفعال لتطبيق متطلبات المعيار الجديد، على أن يتم طرحه للمناقشة المهنية لشركات التأمين العاملة فى السوق المصرى والهيئة العامة للرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية والجهاز المركزى للمحاسبات لابداء آية ملاحظات عليه، لمسايرة التطورات الدولية من إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية: IASB. قبل التطبيق الفعال.
- ٢- تعديل تشريعى فى قانون الضريبة على الدخل بالسماح بإعتماد المبالغ التى لايعترف بها من الايرادات فى سنة التحقق باعتبارها ايرادات غير مكتسبة تظهر بقائمة المركز المالى، وفق متطلبات IFRS: 17، لاعتبار ما يلى من التكاليف واجبة الخصم:
- جميع المخصصات الفنية والاحتياطات السارية وفق أحكام القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.
- تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة (الداخلة والخارجة) وفق معدل الخصم المستخدم

- إعتقاد مصروفات وإيرادات تمويل التأمين والذي يتم تحديدها وفق معدل خصم يتم تقديره وفق سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في أول يناير من كل عام.
- التغيرات التي يتم تعديل الخطر بها كل فترة مالية تتفق ومدة التغطية والتغيرات في أسعار الصرف للعملة الاجنبية المعلنه.
- ٣- تدريب العاملين بالادارات المالية لشركات التأمين العاملة في مصر والعاملين بقطاع مراجعة القوائم المالية لشركات التأمين بالهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات على متطلبات تطبيق معيار 17: IFRS.

المراجع

١- موقع الهيئة العامة للرقابة المالية

- http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/main_efsa_page.htm.
- 2- Michaele Morrow, Shane R. Stinson and Marcus M. Doxey, "Tax Incentives and Target Demographics: Are Tax Incentives Effective in the Health Insurance Market?". Behavioral Research in Accounting Mar 2018, Vol. 30, No. 1 (March 2018) pp. 75-98.
 - 3- Vinicius Simmerde Lima, "Effects of the Adoption of IFRS on the Credit Market: Evidence from Brazil". The International Journal of Accounting. Volume 53, Issue 2, June 2018, Pages 77-101.
 - 4- Mignolet, Félix, "A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies". HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège Mémoire. 22-jui-2017. <https://matheo.uliege.be/handle/2268.2/2782>.
 - 5- Paola Bongini, Laura Nieri, Matteo Pelagatti, Andrea Piccini, "Curbing systemic risk in the insurance sector: A mission impossible?". The British Accounting Review, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 256-273.
 - 6- Pei-Cheng Liao and Suresh Radhakrishnan, "The Effects of the Auditor's Insurance Role on Reporting Conservatism and Audit Quality". The Accounting Review Mar 2016, Vol. 91, No. 2 (March 2016) pp. 587-602.
 - ٧- صفوان قصي عبد الحليم، "مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (٤)". مجلة جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة المجلد. ١١ العدد الاول (مارس: ٢٠١٦).

٨- أسامة ربيع: " تسعير تأمينات الممتلكات والمسؤوليات باستخدام النماذج المالية في الفكر الإكتواري الحديث" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة المنوفية (سنة: ٢٠٠٩)

9- Christopher Hodgdon, Susan B. Hughes, "The effect of corporate governance, auditor choice and global activities on EU company disclosures of estimates and judgments". Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 26, 2016, Pages 28-46

10- Luke Watson, "The Deferred Tax Asset Valuation Allowance and Firm Creditworthiness". The Journal of the American Taxation Association. Mar 2018, Vol. 40, No. 1 (March 2018) pp. 81-85.

١١- لمزيد من التفاصيل راجع موقع الهيئة العامة للرقابة المالية - الكتاب الاحصائي السنوي عن نشاط التأمين للسنوات ٢٠١٦ - ٢٠١٧.

١٢- د. محمود السجاعي: محاسبة شركات التأمين، كلية التجارة - جامعة المنصورة (سنة: ٢٠١٥)

جدول عامل الفائدة لقيمة حالية

الفترة										
10%	9%	8%	7%	6%	5%	4%	3%	2%	1%	(t)
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0
0.909	0.917	0.926	0.935	0.943	0.952	0.962	0.971	0.980	0.990	1
0.826	0.842	0.857	0.873	0.890	0.907	0.925	0.943	0.961	0.980	2
0.751	0.772	0.794	0.816	0.840	0.864	0.889	0.915	0.942	0.971	3
0.683	0.708	0.735	0.763	0.792	0.823	0.855	0.889	0.924	0.961	4

-١٣

جدول عامل الفائدة لقيمة حالية

الفترة										
10%	9%	8%	7%	6%	5%	4%	3%	2%	1%	(t)
1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0
0.909	0.917	0.926	0.935	0.943	0.952	0.962	0.971	0.980	0.990	1
0.826	0.842	0.857	0.873	0.890	0.907	0.925	0.943	0.961	0.980	2
0.751	0.772	0.794	0.816	0.840	0.864	0.889	0.915	0.942	0.971	3
0.683	0.708	0.735	0.763	0.792	0.823	0.855	0.889	0.924	0.961	4

الملاحق

ملحق رقم (١)

بيانات القوائم المالية لشركات العينة

القيمة بالآلاف جنيهاً

بيانات قائمة الدخل			
بيان	شركة مصر لتأمينات الحياة	شركة اليانز للتأمين (اليانز - مصر)	شركة مصر للتأمين
الإيرادات			
صافي الأقساط	٣١٥٩٣٣٨	٣٢٧٤٧٢	٤٤٨٢٢٢٧
مخصص الأخطار السارية أول الفترة	٠	١٠٤٦٩٢	٢١٩٨٣١٧
مخصص الأخطار السارية آخر الفترة	٠	١٨٠٦٦٩	٢٤٩١٥٣١
الإقساط المكتسبة	٠	٢٥١٤٩٥	٤١٨٩٠١٣
عمولات إعادة التأمين الصادر	٣٧٠٣٢	٣٢٥٤٧	٤٣٦٦١٨
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	٢٠٤٠٨٠٥	٦٢٦٧٧	١١٤٤٩٧٨
الإيرادات الأخرى المباشرة	١٩٠١٨٠	٦٩٩٧	٧٥٥١٩٨
الاحتياطي الحسابي أول المدة	١٧٩٢٠٠٥٧	٠	٠
الاحتياطي الحسابي آخر المدة	١٩٠٧٠٥٧١	٠	٠
إجمالي الإيرادات	٤٢٧٦٨٣٩	٣٥٣٧١٦	٦٥٢٥٨٠٧
المصروفات			
صافي التعويضات	٢٤٢٨٥٦٧	١٠٩٠١٧	٢٠٣١٤٢٤
م/ التعويضات تحت التسوية آخر الفترة	٠	١٣٥٠١٩	٦٠٠٩٨٩٩
م/ التعويضات تحت التسوية أول الفترة	٠	١٢٦١٥٨	٦٢٩٨٨٨٨
م/ المطالبات تحت التسوية آخر الفترة	٢٣٩٩٥٣	٠	٠
م/ المطالبات تحت التسوية أول الفترة	١٨٨٥١٧	٠	٠
التعويضات المحتملة	٠	١١٧٨٧٩	٢٣٢٠٤١٣
مخصص التقلبات العكسية آخر الفترة	٠	٦٢٧٦١	٢٨٧٤٩١٩
مخصص التقلبات العكسية أول الفترة	٠	٦٢٧٦١	٢٨٧٤٩١٩
العمولات وتكاليف الإنتاج	٥٧٨٧٧٥	١٠٢٢٩٧	١٤٢٠٨٣٦
المصروفات العمومية والإدارية	٣٨٦٧٤٧	٦٩٧١٧	٦٥٢٢٠١
خسائر اضمحلال مدينو عمليات التأمين	١٠٠	٠	٠
المصروفات الأخرى	٠	(٤٤٤٢)	٧٨٠٧٤
إجمالي المصروفات	٣٤٤٥٦٢٦	٢٨٥٤٥١	٤٢٩٨٢٤
صافي ربح العام	٨١٦١٦٦	٦٨٢٦٥	٢٢٩٥٩٨٣
نسبة صافي الربح إلى الإيرادات	%١٩	%١٩	%٣٥
بيانات قائمة المركز المالي			
الأصول			
النقدية بالصندوق ولدى البنوك	٤٦٨٣٢٢	٩١٤٠٠	٣٣٩١٧٥
الاستثمارات	٢٥٧٣٠٤٥٠	٦٤٠٤٣٣	٢٩٤١٠٦١٤

١١٧٧٤٦٠	١٢٢٧٧١	٢٨٨٥١٠	مدينو عمليات التأمين
٦٨٠٨٣٠	١١٣١٩	٢٢٧٦٧	شركات التأمين وإعادة التأمين
٤٨٨٣٤٩	٢٠٥٢٢	١٢٥٠٨٠٨	المدينون والأرصدة المدينة
١٥٧٧٧٢	٨٧٨٢	٤٠٩٩٥	الأصول الثابتة
<u>٣٢٢٥٤٢٠٠</u>	<u>٩٠٩٣٧٥</u>	<u>٢٧٨٠١٨٥٢</u>	<u>إجمالي الأصول</u>
			الالتزامات وحقوق المساهمين
١١٣٧٦٣٤٩	٣٧٨٤٥٠	١٧١٨٥٧٥٦	اجمالي حقوق حملة الوثائق
١٥٧٣١١٤	٢٢٤٥٠٨	٤٨٣٤٦	شركات التأمين وإعادة التأمين
١٦٦٧٦٨٩	١٢١٥٤٥	٥٢٩٥٢٣	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
١٨٣١٨٦٧	١٨٥٠٩	١٧٠٠٩٤	المخصصات الأخرى
١٦٤٤٩٠١٩	٧٤٣٠١٢	٢٠٠٧١٩١٢	اجمالي الالتزامات
١٥٨٠٥١٨٠	١٦٦٣٦٣	٩٨٦٨١٣٣	حقوق المساهمين (رأس المال)
<u>٣٢٢٥٤٢٠٠</u>	<u>٩٠٩٣٧٥</u>	<u>٢٧٨٠١٨٥٢</u>	<u>اجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين</u>
%١٥	%٤١	%٨	العائد على حقوق المساهمين
%٧	%٨	%٣	العائد على إجمالي الأصول

ملحق رقم (٢)

تحديد هامش الخدمة التعاقدية

شركة تأمين لديها (٥) عقود تأمين تنتمي إلى المجموعة الثانية من مجموعات عقود التأمين (عقود مريحة) قيمة هامش الخدمة التعاقدية المكون عند الاعتراف الأولى = ١٠٠ جنييه ولا توجد تغيرات لاحقة تؤدي إلى تعديله، وبافتراض أن وحدات التغطية ثابتة على النحو التالي:

العقد	كمية المنافع	مدة التغطية
الأول	٢٠ جنييه	٥ سنوات
الثاني	٥ جنييه	٣ سنوات
الثالث	٥ جنييه	٤ سنوات
الرابع	٢٠ جنييه	٢ سنة
الخامس	١٠ جنييه	٥ سنوات

يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية للعقود الخمسة خلال سنوات التغطية على النحو التالي:

أولاً: تحديد عدد وحدات التغطية لكل عقد وللمجموعة كأكمل:

العقد	كمية المنافع	فترة التغطية	اجمالي وحدات التغطية
الأول	٢٠	٥	١٠٠
الثاني	٥	٣	١٥
الثالث	٥	٤	٢٠
الرابع	٢٠	٢	٤٠
الخامس	١٠	٥	٥٠
الاجمالي			٢٢٥

ثانياً: توزيع وحدات التغطية على فترة التغطية لكل عقد:

العقد	السنة (١)	السنة (٢)	السنة (٣)	السنة (٤)	السنة (٥)	الإجمالي
الأول	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠
الثاني	٥	٥	٥	-	-	١٥
الثالث	٥	٥	٥	٥	-	٢٠
الرابع	٢٠	٢٠	-	-	-	٤٠
الخامس	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٥٠
الاجمالي	٦٠	٦٠	٤٠	٣٥	٣٠	٢٢٥

ثالثاً: تخصيص هامش الخدمة التعاقدية:

$٢٦.٧ = (٦٠ \div ٢٢٥) \times ١٠٠ =$	<p>يتم الاعتراف: هامش الخدمة التعاقدية في ح/ الأرباح والخسائر ح/ إيرادات تأمين</p>	السنة الأولى
$٧٣.٣ = ٢٦.٧ - ١٠٠ =$	<p>الرصيد المتبقى من: هامش الخدمة التعاقدية في ... قائمة المركز المالي ح/ التزامات عقود تأمين</p>	

ملحق رقم (٣)

تحديد هامش الخدمة التعاقدية عند حدوث تغيرات فى تقديرات التدفقات النقدية

أصدرت إحدى شركات التأمين (١٠٠) عقد تأمين بفترة تغطية (٣) سنوات من تاريخ الإصدار ولن تنقضى قبل انتهاء فترة التغطية، التدفقات النقدية المتوقعة من تحصيل الأقساط = ٩٠٠ جنيه عند الاعتراف الأولى، والتدفقات النقدية الخارجة فى نهاية كل سنة = ٢٠٠ جنيه (٦٠٠ للسنوات الثلاثة)، فإذا كان معدل الخصم السائد فى سوق المال = ٥% وسيظل ثابت خلال السنوات الثلاثة، تقدر الشركة مقابل تعديل المخاطر عند الاعتراف الأولى = ١٢٠ جنيه وسيظل ثابت للسنوات الثلاثة.

(السنة الأولى) عند الاعتراف الأولى:

(٩٠٠)	التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية الداخلة = القيمة الحالية لها
٥٤٥	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية الخارجة = ٠.٩٠٧×٦٠٠ ^{١٤}
(٣٥٥)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية
١٢٠	تعديل المخاطر
(٢٣٥)	قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية
٢٣٥	هامش الخدمة التعاقدية
٠	خسائر معترف بها

فى نهاية السنة الأولى: تقوم شركة التأمين بتحليل التغيرات فى قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية التى حدثت خلال العام لتحديد قيمة التغيرات التى ربما تؤدى إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية

التزامات عقود التأمين	هامش الخدمة التعاقدية	تعديل المخاطر	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	الرصيد الأفتتاحى
٠	٢٣٥	١٢٠	(٣٥٥)	عقود جديدة
٩٠٠	٠	٠	٩٠٠	تدفقات نقدية داخلة
٣٩	١٢	٠	٢٧	مصرفات تمويل التأمين
(١٢٢)	(٨٢)	(٤٠)	٠	تغيرات خدمات التأمين (ايرادات)
(٢٠٠)	٠	٠	(٢٠٠)	تدفقات نقدية خارجة
٦١٧	١٦٥	٨٠	٣٧٢	الرصيد الختامى

^{١٤} - معامل جنية واحد بعد ٣ سنوات من جدول القيمة الحالية.

ايضاح

مصرفات تمويل التأمين = الفائدة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية = $27 = 5 \times 545\%$

= الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية = $12 = 5 \times 235\%$

تعديل المخاطر = 120 لعدد (3) سنوات وبالتالي نصيب السنة الأول = 40

هامش الخدمة التعاقدية للسنة الأولى = $82 = 3 \div 247 = (12 + 235)$

يتم العرض بالقوائم المالية على النحو التالي:

المركز المالي	
700	النقدية
617	التزامات عقود تأمين
83	حقوق ملكية (أرباح السنة الأولى المعترف بها)
الأرباح والخسائر	
122	إيرادات التأمين
(39)	مصرفات تمويل التأمين
83	ربح العام

ايضاح

النقدية = 900 أفساط تم استلامها - 200 تعويضات ومطالبات = 700

إيرادات التأمين = نصيب السنة الأولى من هامش الخدمة التعاقدية = 82

+ نصيب السنة الأولى من تعديل المخاطر = 40

122

في نهاية السنة الثانية: كانت أعباء التعويضات والمطالبات الفعلية 150 بدلاً من 200

المقدرة، مما جعل الشركة تقوم بتعديل تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة للسنة الثالثة إلى

140 بدلاً من 200، كما عدلت الشركة مقابل المخاطر بتلك التدفقات المستقبلية إلى 30

بدلاً من 40، وبالتالي فالقيمة الحالية لتلك التدفقات يجب تعديلها بناء على تلك التغيرات:

٠	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة
١٣٣	القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الخارجة = $٠.٩٥٢ \times ١٤٠ =$
١٣٣	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية
٣٠	تعديل المخاطر
١٦٣	قيمة الوفاء بالتدفقات النقدية
٠	هامش الخدمة التعاقدية
٠	إلتزامات (أصول) عقود تأمين

الفوائد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية = $٣٧٢ \times ٥\% = ١٩$

الفوائد المتركمة على هامش الخدمة التعاقدية = $١٦٥ \times ٥\% = ٨$

التزامات عقود التأمين	هامش الخدمة التعاقدية	تعديل المخاطر	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	
٦١٧	١٦٥	٨٠	٣٧٢	الرصيد الافتتاحي
٢٧	٨	٠	١٩	مصرفات تمويل التأمين
٠	٦٨	(١٠)	(٥٨)	تغيرات متعلقة بالخدمات المستقبلية
(٢١١)	(١٢١)	(٤٠)	(٥٠)	تغيرات الخدمات الحالية (إيرادات)
(١٥٠)	٠	٠	(١٥٠)	تدفقات نقدية خارجة
٢٨٣	١٢٠	٣٠	١٣٣	الرصيد الختامي

إيضاح

القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الخارجة قبل التعديل = $٢٠٠ \times ٠.٩٥٢ = ١٩١$

القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة الخارجة بعد التعديل = $١٤٠ \times ٠.٩٥٢ = ١٣٣$

وبالتالي يتم تخفيض تقديرات القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية الخارجة = ٥٨

بالإضافة إلى مقابل تغيرات الانخفاض في تعديل المخاطر (٤٠ - ٣٠) = ١٠

الزيادة في هامش الخدمة التعاقدية = ٦٨

رصيد النقدية = $٧٠٠ - ١٥٠$ (مطالبات) = ٥٥٠

حقوق الملكية = ارباح السنة الأولى + ارباح السنة الثانية = $٨٣ + ١٨٤ = ٢٦٧$

هامش الخدمة التعاقدية للسنة الثانية = $٨٢ +$ الإيراد من تمويل التأمين (٣٩) = ١٢١

ويتم العرض بالقوائم المالية على النحو التالي:

المركز المالي	
٥٥٠	النقدية
٢٨٣	التزامات عقود تأمين
٢٦٧	حقوق ملكية
الأرباح والخسائر	
٢١١	إيرادات التأمين
(٢٧)	مصروفات تمويل التأمين
١٨٤	ربح العام

في نهاية السنة الثالثة: مع إنتهاء فترة التغطية يتم الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقى في الأرباح والخسائر، مع افتراض سداد جميع المطالبات في زمن حدوثها وبالتالي تسوية جميع إلتزامات تلك العقود.

$$\text{الفوائد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية} = ١٣٣ \times ٥\% = ٧$$

$$\text{الفوائد المتركمة على هامش الخدمة التعاقدية} = ١٢٠ \times ٥\% = ٦$$

إلتزامات عقود التأمين	هامش الخدمة التعاقدية	تعديل المخاطر	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	
٢٨٣	١٢٠	٣٠	١٣٣	الرصيد الإفتتاحي
١٣	٦	٠	٧	مصروفات تمويل التأمين
(١٥٦)	(١٢٦)	(٣٠)	٠	تغيرات الخدمات الحالية (إيرادات)
(١٤٠)	٠	٠	(١٤٠)	تدفقات نقدية خارجة
٠	٠	٠	٠	الرصيد الختامي

ويتم العرض بالقوائم المالية على النحو التالي:

المركز المالي	
٤١٠	النقدية
٠	التزامات عقود تأمين
٤١٠	حقوق ملكية
الأرباح والخسائر	
١٥٦	إيرادات التأمين
(١٣)	مصروفات تمويل التأمين
١٤٣	ربح العام

$$\text{رصيد النقدية} = ٥٥٠ - ١٤٠ (\text{مطالبات}) = ٤١٠$$

$$\text{حقوق الملكية} = \text{ربح السنة (١)} + \text{ربح السنة (٢)} + \text{ربح السنة (٣)}$$

$$= ٤١٠ = ١٤٣ + ١٨٤ + ٨٣$$